الرابطة اليهودية الإسلامية في تونس (1919–1921م) دراسة تاريخية تحليلية في التفاعلات الطائفية والسياسية في سياق الاستعمار الفرنسي

The Jewish–Islamic League in Tunisia (1919–1921) A Historical and Analytical Study of Sectarian and Political Interactions in the Context of French Colonialism

م. د. عمر خالد عباس الجوراني

Dr. Omar Khalid Abbas Al-Jourani

مديرية تربية صلاح الدين

Salah al-Din Directorate of Education

o1m9a9r0khalid@gmail.com

الكلمات المفتاحية: تونس، الرابطة اليهودية الإسلامية، الاستعمار الفرنسي، التعايش الطائفي، الحركة الوطنية، اليهود في تونس، التاريخ الاجتماعي

Keywords: Tunisia, Jewish-Muslim Association, French colonialism, intercommunal relations, nationalism, Tunisian Jews, social history

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الرابطة اليهودية الإسلامية في تونس بوصفها تجربةً سياسيةً قصيرة العمر، لكنها ذات دلالةٍ عميقة في تاريخ تشكّل الوعي الوطني التونسي في ظل الحماية الفرنسية خلال المدة 1919–1921. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هذه الرابطة لم تكن مجرد مبادرةٍ أخلاقية للتقارب بين المسلمين واليهود، بل مثلت محاولةً مبكرة لإنتاج تصورٍ سياسي للوطن يتجاوز الانقسام الديني داخل فضاءٍ استعماري عمل، في بنيته القانونية والإدارية والرمزية، على إعادة تنظيم المجتمع وفق خطوطٍ تفصل بين الجماعات وتعيد ترتيب مواقعها في الحقل العام. وتستند الدراسة إلى المنهج التاريخي التحليلي في قراءة السياق الذي نشأت فيه الرابطة، وتتبع خطابها، وفاعليها، ووظائفها السياسية، وحدود قدرتها على التحول إلى إطارٍ وطني واسع الامتداد. كما تسعى إلى بيان أن أهمية هذه التجربة لا تُقاس بمدى استمرارها التنظيمي، بل بما تكشفه من إمكانٍ تاريخي مبكر لظهور وطنيةٍ تونسية عابرة للطائفة، وإن بقي هذا الإمكان مقيدًا بسلطة الحماية، وبنخبوية الفاعلين، وبالحدود الاجتماعية والسياسية للمجال العمومي في تلك المرحلة. وتخلص الدراسة إلى أن الرابطة اليهودية الإسلامية تكشف عن لحظةٍ تاريخية مركبة، تداخلت فيها أسئلة الوطن والإصلاح والتمثيل السياسي والهوية الجماعية، بما يجعلها مدخلًا مهمًّا لإعادة قراءة الوطنية التونسية خارج السرديات الاختزالية التي تحصرها في مسارٍ أحادي البنية والفاعلين.

Abstract

This study examines the Jewish-Muslim League in Tunisia as a short-lived yet highly significant political experiment in the history of Tunisian national consciousness under the French Protectorate between 1919 and 1921. It argues that the League was not merely a symbolic initiative of intercommunal coexistence, but an early attempt to articulate a political conception of the nation that could transcend religious division within a colonial order that actively reorganized society through legal, administrative, and symbolic boundaries. Adopting a historical-analytical approach, the study investigates the context in which the League emerged, the discourse it produced, the social and political profiles of its leading actors, and the structural limits that prevented it from becoming a broad and durable national framework. The article further contends that the significance of this experience lies less in its immediate political success than in the horizon of possibility it revealed: the possibility of a Tunisian nationalism that momentarily exceeded confessional boundaries without fully escaping the constraints of colonial power, elite-centered activism, and the restricted nature of the emerging public sphere. The study therefore proposes that the Jewish-Muslim League should be read not as a marginal episode, but as a revealing historical site in which questions of nation, reform, political representation, and communal identity were negotiated in a particularly concentrated form.

المقدمة

تمثل الرابطة اليهودية الإسلامية في تونس واحدةً من أكثر الظواهر السياسية دلالةً وأقلها حضورًا في الكتابة التاريخية العربية المعاصرة عن تونس الحديثة. وتنبع أهميتها من أنها ظهرت في لحظةٍ مفصلية أعقبت الحرب العالمية الأولى، حين أخذت أسئلة الإصلاح والتمثيل والحقوق والهوية الوطنية تتكاثف داخل المجال العمومي التونسي تحت الحماية الفرنسية، ولم تعد الانقسامات الدينية وحدها قادرةً على استيعاب جميع أشكال الفعل السياسي أو تفسيرها. ففي هذه اللحظة بالذات برزت محاولةٌ لصوغ خطابٍ سياسي مشترك بين مسلمين ويهود، لا على مستوى التعايش الاجتماعي العام فحسب، بل على مستوى التصور السياسي للوطن، بما يجعل هذه التجربة جديرةً بإعادة القراءة ضمن تاريخ الوطنية التونسية، لا في هامشها.
لقد درجت كثيرٌ من السرديات التقليدية على تناول الوطنية التونسية من خلال مساراتٍ أكثر رسوخًا في الذاكرة التاريخية، مثل مسار الإصلاحات الدستورية، والحركة الدستورية، والعمل النقابي، والنخبة الزيتونية، والطبقة الوسطى الحضرية. غير أن هذا التركيز، على أهميته، لا ينبغي أن يحجب أشكالًا أخرى من التشكّل الوطني ظهرت داخل الشقوق التي أحدثها الاستعمار نفسه في البنية الاجتماعية والسياسية للبلاد. فالرابطة اليهودية الإسلامية تندرج ضمن هذه الأشكال العابرة للتقسيمات الجاهزة؛ إذ تكشف عن إمكانٍ سياسي مبكر لتصورٍ وطني لا يجعل الانتماء الديني الأساس الوحيد للتمثيل أو الفعل، بل يعيد ترتيب العلاقة بين الجماعة والوطن والدولة ضمن أفقٍ مشترك، وإن ظل هشًّا ومحدودًا. ومن ثمّ، فإن دراستها لا تضيف واقعةً هامشية إلى سجل الوقائع، بل تفتح مدخلًا مختلفًا لفهم الكيفية التي تبلورت بها الوطنية التونسية تحت الضغط الاستعماري، وعبره في الوقت نفسه.
وتزداد أهمية هذه التجربة حين نضعها في سياقها المباشر. فالأدبيات المتخصصة تشير إلى أن هذه الرابطة تشكلت في أواخر سنة 1919، وضمت فاعلين من المسلمين واليهود من أوساط المحامين والكتّاب ورجال الأعمال، واتخذت من الصحافة منبرًا للتعبير عن خطابها السياسي، ولا سيما عبر صحيفة La Tunisie Nouvelle، قبل أن تتعرض لضغطٍ استعماري واضح وأن تنتهي سريعًا بحلول سنة 1921. ولا تدل هذه المعطيات على مجرد حدثٍ عابر، بل على لحظةٍ سياسية كانت فيها فكرة الوطن لا تزال قيد التفاوض والتشكّل، وكانت الحدود بين الانتماء الديني والانتماء الوطني أبعد من أن تكون محسومةً أو نهائية. ولعل هذا ما يمنح الرابطة قيمتها التاريخية: فهي لا تقدم مثالًا مكتملًا على وطنيةٍ عابرة للطائفة، وإنما تقدم محاولةً مبكرة ومكثفة لكيفية تخيل هذا الأفق ثم اصطدامه ببنية القوة القائمة.
من هذا المنطلق، لا تنظر هذه الدراسة إلى الرابطة اليهودية الإسلامية بوصفها نموذجًا مثاليًّا للتسامح الديني، كما لا تختزلها في حدود عمرها التنظيمي القصير، بل تقرأها بوصفها تجربةً سياسيةً تكشف عن تداخل ثلاث طبقات من الأسئلة: طبقة تتصل بإعادة تشكيل المجتمع التونسي تحت الحماية الفرنسية، وطبقة تتعلق بحدود الفعل النخبوي داخل المجال العمومي الناشئ، وطبقة ثالثة تمسّ العلاقة المركبة بين

الانتماء الديني والتصور الوطني. والفرضية التي تحكم هذا البحث هي أن الرابطة مثلت إمكانًا سياسيًّا حقيقيًّا لبلورة خطابٍ وطني مشترك، غير أن هذا الإمكان ظل محكومًا بقيود البنية الاستعمارية، وبضيق القاعدة الاجتماعية الحاملة له، وبالتوتر الكامن بين الرمزي والسياسي، وبين التعبير النخبوي والتمثيل الشعبي الأوسع.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى البحث إلى الإجابة عن سؤالٍ رئيس مفاده: إلى أي مدى مثّلت الرابطة اليهودية الإسلامية في تونس تعبيرًا عن وطنيةٍ تونسية ناشئة تتجاوز القسمة الدينية، وإلى أي مدى ظلت هذه الوطنية محكومةً بالشروط الاستعمارية التي حدّت من قابليتها للتحول إلى قوةٍ سياسية مستقرة؟ ويتفرع عن هذا السؤال بحثُ شروط نشأة الرابطة، وطبيعة الفاعلين الذين حملوا مشروعها، واللغة السياسية التي استخدمتها، والحدود التي واجهتها في علاقتها بالسلطة الاستعمارية وبالمجتمع التونسي نفسه. وبهذا المعنى، فإن الرابطة لا تُدرَس هنا من زاوية نجاحها أو فشلها المباشرين، بل من زاوية ما تكشفه عن ممكنات الوطنية التونسية في لحظةٍ تاريخية مبكرة، وعن العوائق البنيوية التي حالت دون استقرار هذا الممكن في صورة إطارٍ سياسي دائم.

وتعتمد هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي في قراءة هذه التجربة، انطلاقًا من الأدبيات المتخصصة الأقرب إلى موضوعها، وفي مقدمتها الدراسات التي أفردت اللجنة/الرابطة اليهودية الإسلامية بالتحليل، إلى جانب الأعمال التي تناولت تاريخ اليهود والمسلمين في تونس، وسياق الحماية الفرنسية، وتشكّل المجال السياسي الحضري والنخب القانونية والصحفية. وبهذا الاختيار المنهجي، لا تستهدف الدراسة إعادة إنتاج سردٍ وصفي عام عن العلاقات اليهودية الإسلامية في تونس، بل تتجه إلى دراسة حالةٍ محددة زمانًا ووظيفةً ودلالةً، من أجل استجلاء ما تختزنه من أسئلةٍ أوسع تتعلق بتاريخ الوطنية والتمثيل والهوية في تونس الحديثة. وعلى هذا الأساس، ينتظم البحث في مسارٍ يبدأ بإطارٍ سياقي موجز، ثم ينتقل إلى تحليل نشأة الرابطة وخطابها وفاعليها، وينتهي بتفسير حدود التجربة وأسباب أفولها وما تكشفه من معنى تاريخي يتجاوز وجودها التنظيمي القصير.

المبحث الأول

الإطار التاريخي والسياسي لظهور الرابطة اليهودية الإسلامية في تونس

لا يمكن فهم الرابطة اليهودية الإسلامية في تونس بوصفها تنظيمًا سياسيًّا ظهر فجأةً في فراغٍ تاريخي، لأن تلك الرابطة كانت في حقيقتها، ثمرةً لسياقٍ تونسي شديد التركيب، تداخلت فيه آثار الإصلاحات السابقة على الاحتلال، وتحولات المجتمع الحضري في عهد الحماية الفرنسية(1881–1956) ، وتبدل مواقع النخب الجديدة، واتساع المجال العمومي الذي أتاح للصحافة والمحاماة والتعليم الحديث أن تؤدي أدوارًا سياسية متزايدة. ومن ثمّ، فإن دراسة هذا التنظيم تقتضي العودة أولًا إلى الشروط التاريخية التي أعادت

تشكيل العلاقة بين المسلمين واليهود في تونس، لا من منظورٍ وصفي جامد، بل من زاوية التحولات التي مست معنى الانتماء، ومواقع الجماعات، وأنماط المشاركة في الشأن العام. ففي القرن التاسع عشر، لم تكن العلاقة بين المسلمين واليهود في تونس علاقة قطيعةٍ دائمة ولا اندماجٍ كامل، بل كانت علاقةً يحكمها منطق التعايش الاجتماعي داخل بنيةٍ هرمية تقليدية، قبل أن تتعرض تلك البنية إلى اهتزازات متلاحقة بفعل الإصلاحات الداخلية، والتغلغل الأوروبي، ثم نظام الحماية الفرنسية عام 1881 وما فرضه من إعادة توزيع للسلطة والامتيازات والوسائط الاجتماعية (Lewis, 1984; Allagui, 2016).

ولذلك، فإن الرابطة اليهودية الإسلامية التي تشكلت عام 1919 لا تُفهم تفسيرًا سليمًا إلا بوصفها تعبيرًا عن لحظةٍ تاريخية بلغ فيها السؤال الوطني في تونس درجةً من الكثافة سمحت بظهور مبادرات عابرة للحدود الطائفية، ولو على نحوٍ محدود ونخبوي. لقد أعادت الحماية الفرنسية تشكيل المجال السياسي على نحوٍ أضعف البنى التقليدية القديمة، لكنه لم يلغها، كما فتحت، في الوقت نفسه، مساحاتٍ جديدة للتعبير والعمل من خلال الصحافة، والتعليم، والمهن الحرة، والمحافل الحضرية الحديثة. وفي ذلك الإطار برزت إمكاناتٌ جديدة للتقارب السياسي بين بعض النخب المسلمة واليهودية، لا سيما حين أصبح الاستعمار نفسه العامل الأكثر ضغطًا في تحديد مواقع الجماعات ومصالحها ورؤيتها للمستقبل. ومن هنا تأتي أهمية تتبع المسار التاريخي قبل عام 1919، لأن ذلك المسار هو الذي يفسر كيف أمكن لفكرة العمل اليهودي الإسلامي المشترك أن تنتقل من طور الإمكان الاجتماعي والثقافي إلى طور التنظيم السياسي المعلن (Larguèche, 1999; ; Gobe, 2013; Snoussi, 2003, pp. 343–359; Snoussi, 2016, pp. 108–128).

المطلب الأول: تطور العلاقات اليهودية الإسلامية في تونس حتى 1919م

اتسمت العلاقات بين المسلمين واليهود في تونس، خلال العصور السابقة على الاحتلال الفرنسي، بطابعٍ مركبٍ جمع بين القرب الاجتماعي والتمييز القانوني في آنٍ واحد. فقد عاش اليهود التونسيون، ولا سيما في المدن الكبرى مثل تونس وصفاقس وسوسة، داخل نسيجٍ حضري مشترك مع المسلمين، وتداخلوا معهم في مجالات التجارة والحرف وبعض شبكات الوساطة الاقتصادية، غير أن هذا الاندماج الاجتماعي النسبي لم يكن يعني تساويًا قانونيًّا أو سياسيًّا كاملاً، إذ ظل اليهود، شأن غيرهم من غير المسلمين، خاضعين لترتيباتٍ تقليدية تحدد مكانتهم ضمن المجال العام. وبذلك، فإن العلاقة بين الطرفين قبل الإصلاحات الحديثة لا يمكن اختزالها في ثنائية التسامح أو الاضطهاد، بل ينبغي فهمها ضمن نظامٍ اجتماعي تقليدي كان يسمح بالتعايش، لكنه يقر في الوقت ذاته بفوارق في المكانة والتمثيل والوظيفة العامة (Lewis, 1984; Stillman, 1991; Allagui, 2016).

ومع منتصف القرن التاسع عشر، بدأت تلك البنية التقليدية تدخل طور التحول التدريجي تحت تأثير

الضغوط الدولية، والإصلاحات الإدارية، ومحاولات الدولة الحسينية(تأسست عام 1705 بقيادة الحسين بن علي اصله من جزيرة كريت جاء مع والده الى تونس في عهد الدولة المرادية لغرض الخدمة العسكرية وتدرج في المناصب ال ان وصل الى رئاسة فرسان الجيش وفي 9 تموز 1705 وقع ابراهيم باشا قائد المراديين في الاسر اثناء رد جيوش الدايات الجزائريين فتمت البيعة له واستمرت اسرته في حكم تونس حتى عام 1957 ، مزالي ، 1969 ، ص75 ؛ تركي ، ذيب ، 2018 ، ص8–24) إعادة تنظيم السلطة والمجتمع. وقد شكل «عهد الأمان» لسنة 1857 لحظةً مركزية في ذلك المسار، لأنه أقر مبدأ الأمن والمساواة القانونية بين سكان البلاد، وفتح الباب أمام إعادة النظر في كثير من القيود التي كانت تحكم وضع غير المسلمين وقد ابتهج اليهود بقانون عهد الامان اذ سمح لهم بشراء الاراضي الفلاحية وكل اصناف العقارات داخل البلاد (التيمومي ،2010 ،ص116–117) ، ثم جاءت تجربة دستور 1861 لتمنح هذا التوجه بعدًا مؤسسيًّا أوسع، وإن ظل تطبيقه محدودًا ومضطربًا بحكم مقاومة البنى التقليدية وتعقد ميزان القوى الداخلي والخارجي (الجعفري ، 2020 ، ص237). ولا ينبغي النظر إلى هذه الإصلاحات بوصفها مجرد استجابة تقنية لمقتضيات التحديث، بل باعتبارها أيضًا بدايةً لتحول عميق في تصور العلاقة بين الدولة والرعية والجماعات، وهو تحول ترك أثرًا مباشرًا في موقع اليهود داخل المجتمع التونسي، كما ألقى بظلاله على نظرة المسلمين إلى معنى العدل والمساواة والامتياز داخل المجال السياسي الناشئ.

غير أن تلك الإصلاحات لم تؤدِّ إلى اندماجٍ متوازن ونهائي بين المسلمين واليهود، بل أسهمت، على العكس، في إعادة إنتاج التمايز بصيغٍ جديدة. فكلما اتسعت مجالات الإدارة الحديثة، والتعليم الجديد، والوساطة الاقتصادية المتصلة بأوروبا، ظهرت فئات اجتماعية أكثر قدرةً على الاستفادة من تلك التحولات، وكان بعض اليهود من بين أكثر الفئات استفادةً بحكم شبكاتهم التجارية، وقرب بعضهم من القنصليات الأوروبية، وسرعة انخراطهم النسبي في أنماط التعليم واللغة والوساطة الحديثة. وقد خلق ذلك لدى بعض الأوساط المسلمة شعورًا بأن التحول الجاري لا يوزع فرصه ومكاسبه على نحوٍ متكافئ، وأن الإصلاحات التي يُفترض أن تؤدي إلى تحديث الدولة قد تُفضي في الواقع إلى تكريس اختلالاتٍ جديدة في المكانة والامتياز، وهو ما جعل المسألة اليهودية، في بعض تجلياتها، تتداخل مع المسألة الاجتماعية والسياسية أكثر مما تعبر عن نزاعٍ ديني صرف (Larguèche, 1999; Allagui, 2016).

ثم جاءت الحماية الفرنسية عام 1881 لتُحدث انعطافًا أكثر عمقًا في تلك العلاقات، لأنها لم تكتفِ بإخضاع البلاد لسلطة استعمارية عليا، بل أعادت تشكيل المجال السياسي والاجتماعي كله من خلال الإدارة الاستعمارية، والاقتصاد المرتبط بالمستعمر، وتوسيع نفوذ المعمّرين، وخلق أطرٍ جديدة للترقي والوساطة والتمثيل. وفي ظل ذلك الوضع، وجد اليهود التونسيون أنفسهم في موقعٍ بالغ الحساسية: فمن جهةٍ أتاحت لهم الحماية، بدرجاتٍ متفاوتة، فرصًا أوسع للترقي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ومن جهةٍ أخرى جعلتهم عرضةً للتأويل السياسي بوصفهم أقرب إلى المجال الفرنسي أو أكثر قدرةً على الاستفادة من

البنية الاستعمارية. أما المسلمون، فقد واجهوا وضعًا استعماريًّا أضعف مواقعهم التقليدية، ودفع بعض نخبهم إلى إعادة تعريف معنى الوطن والسيادة والإصلاح، وهو ما جعل العلاقة بين المسلمين واليهود تنتقل تدريجيًّا من إطارها الأهلي التقليدي إلى إطارٍ جديد تحكمه أسئلة الاستعمار والتمثيل السياسي والعدالة الاجتماعية (Clancy-Smith, 2011; Allagui, 2016).

وفي المدن الكبرى، ولا سيما تونس العاصمة، ساهم التحول الحضري في تعقيد ذلك المشهد أكثر. فقد نشأت فضاءات جديدة للاحتكاك والتنافس والتعاون في آنٍ واحد: المدارس الحديثة، والمهن الحرة، والجمعيات، والصحف، والمحاكم، والمكاتب الإدارية. وأنتج ذلك التحول نخبًا مدينية جديدة لم تعد تستمد شرعيتها من الأطر التقليدية وحدها، بل من التعليم، واللغة، والمهنة، والقدرة على الترافع والتعبير في المجال العام. ومن هنا تبرز أهمية فئة المحامين والكتّاب والصحفيين والموظفين الحضريين في تفسير ما سيظهر لاحقًا من محاولات تنظيمية عابرة للطائفة، لأن تلك الفئات كانت الأكثر تماسًّا مع مفاهيم الحق والمواطنة والإصلاح والتمثيل، والأكثر قدرةً على ترجمتها إلى خطابٍ سياسي وصحفي منظم. وبهذا المعنى، فإن الطريق إلى الرابطة اليهودية الإسلامية لم يمر فقط عبر تاريخ العلاقة الدينية بين المسلمين واليهود، بل مر أيضًا عبر التحولات الحضرية والمهنية التي أعادت إنتاج الفاعل السياسي نفسه في تونس الحديثة (Gobe, 2013; ; Larguèche, 1999).

ومع مطلع القرن العشرين، وخصوصًا في السنوات التي سبقت 1919، بدأت ملامح ذلك التحول تتكثف ضمن مناخٍ سياسي متوتر. فقد ساعدت تطورات الحياة الصحفية (شهدت تونس مطلع القرن العشرين ظهور صحيفتين مهمة جدا ناطقة باللغة العبرية وهي صحيفة الاسطى 1909 – 1911 وصحيفة الفجر 1912 – 1915، الجميلي ، 2025 ، ص206) ، وظهور أوساط إصلاحية وشبابية جديدة، وتنامي الحس النقدي تجاه الحماية، على بلورة لغة سياسية مشتركة، لم تعد تجعل الانتماء الديني الحاجز الأول أمام إمكان التنسيق أو التلاقي. صحيح أن تلك اللغة لم تُلغِ التوترات الاجتماعية والرمزية المتراكمة، ولم تُنتج توافقًا شاملًا بين المسلمين واليهود، لكنها خلقت شروطًا فكرية وسياسية مكّنت بعض النخب من تصور عملٍ مشترك ضد البنية الاستعمارية أو في مواجهتها الجزئية. ومن ثمّ، فإن عام 1919 لا يمثل قطيعةً مع ما قبلها بقدر ما يمثل لحظة تكثف لمسارٍ أطول، تفاعلت فيه الإصلاحات، والتحولات الاستعمارية، ونمو النخب الحضرية، وتوسع المجال الصحفي، ليصبح من الممكن أن تظهر مبادرة مثل الرابطة اليهودية الإسلامية بوصفها صيغةً سياسيةً جديدة لتجاوز الانقسام الطائفي داخل أفق وطني آخذٍ في التشكل (Ayalon, 1995; Snoussi, 2016, pp. 108–128).

وخلاصة هذا المطلب أن تطور العلاقات اليهودية الإسلامية في تونس حتى سنة 1919 لا يمكن قراءته بوصفه انتقالًا خطيًّا من التعايش إلى الصراع أو من التقليد إلى الوطنية، بل بوصفه مسارًا مركبًا تداخلت فيه أنماط العيش المشترك القديمة مع إصلاحات الدولة، وضغوط أوروبا، ثم إعادة البناء الاستعماري

للمجال العام. وفي داخل هذا المسار نشأت نخبٌ جديدة أصبحت أكثر قابليةً لتصور العمل السياسي المشترك، لا لأن الفوارق الدينية قد زالت، بل لأن الاستعمار نفسه خلق شروطًا جعلت سؤال الوطن أوسع من أن يُختزل في الانتماء الطائفي وحده. ومن هذه الأرضية التاريخية تحديدًا ستنبثق الرابطة اليهودية الإسلامية بوصفها محاولةً لتحويل هذا الإمكان النظري إلى صيغةٍ تنظيمية وسياسية معلنة.

المطلب الثاني: السياق السياسي المباشر لظهور الرابطة اليهودية الإسلامية وبنيتها البشرية وأدواتها

إذا كان المسار التاريخي السابق على سنة 1919 قد هيأ، على نحوٍ تدريجي، إمكان التقارب السياسي بين بعض النخب المسلمة واليهودية في تونس، فإن ظهور الرابطة اليهودية الإسلامية بوصفها إطارًا معلنًا لا يُفهم إلا في ضوء الظرف السياسي المباشر الذي أعقب الحرب العالمية الأولى (1914–1918) . فقد أطلقت نهاية الحرب، بما رافقها من تداول خطاب الحقوق وتقرير المصير واتساع النقاش حول إعادة ترتيب العالم، ديناميةً سياسية جديدة داخل المجال التونسي الخاضع للحماية الفرنسية. وفي هذا المناخ لم تعد المطالب الإصلاحية قابلةً لأن تظل حبيسة اللغة الإدارية أو المهنية الضيقة، بل بدأت تنجذب إلى أفقٍ وطني أوسع، تتقاطع فيه أسئلة السيادة والتمثيل والعدالة السياسية. وكان أثر هذا التحول واضحًا في الأوساط الحضرية المتعلمة، التي أصبحت أكثر قدرةً على إعادة تعريف علاقتها بالدولة الاستعمارية وبالمجتمع في آنٍ واحد، وأشد ميلًا إلى بناء صيغ جديدة من الفعل الجماعي تتجاوز، ولو جزئيًّا، الانقسامات التقليدية بين الطوائف والجماعات .(Perkins, 2014)

وفي هذا السياق، برزت الرابطة اليهودية الإسلامية لا بوصفها امتدادًا بسيطًا للتعايش الأهلي القديم، بل بوصفها محاولةً لتحويل بعض أشكال التقارب الاجتماعي والمهني إلى خطابٍ سياسي منظم. وتشير الأدبيات المتخصصة إلى أن ذلك التنظيم، الذي يرد في بعض المصادر الفرنسية باسم Alliance Judéo-Musulmane أو Comité judéo-musulman (التحالف اليهودي الإسلامي أو اللجنة اليهودية الإسلامية) ، تشكل في أواخر سنة 1919 وانطلق من إدراكٍ متزايد لدى بعض النخب بأن المشكلات التي يواجهها المسلمون واليهود داخل المجتمع التونسي لم تعد قابلةً للفهم أو المعالجة داخل حدود الانتماء الديني وحده، بل باتت مرتبطةً، على نحوٍ مباشر، بالبنية الاستعمارية ذاتها وما أحدثته من اختلالات في التمثيل والفرص والعدالة السياسية. ومن ثمّ، فإن الرابطة لم تُبنَ على منطق الدفاع عن جماعة دينية بعينها، بل على منطق البحث عن لغة مشتركة للمصلحة العامة، وهو ما منحها منذ البداية دلالةً وطنية تتجاوز بعدها التنظيمي المحدود (Snoussi, 2016, pp. 108–128).

وتتأكد هذه الدلالة إذا نظرنا إلى تركيبتها البشرية. فالمعطيات المتاحة تدل على أن الرابطة لم تتشكل من جمهورٍ واسع، بل من نواةٍ مدنية نخبوية ضمت محامين وكتّابًا وبعض رجال الأعمال والفاعلين المتصلين بالشبكات الصحفية والقانونية الحديثة. بدأت تلك النخب في اذار 1919 بالتنسيق بين الشباب المسلمين

واليهود التوانسة حيث شارك ثلاثين يهودياً تونسياً وثلاثين مسلماً في اجتماع مشترك بمقهى فرنسا ترأسه خير الله بن مصطفى(المركز الوطني للتوثيق ،م.ب 3-2 ، الحركة الوطنية التونسية (1904-1932) ملاحظات ووثائق، ص33) ص122 وتورد المصادر أسماءً من الجانب المسلم مثل الجيلاني بن تُمِدْهان، وحسن القلاتي، ومحمد نعمان، وأحمد السقا، والطاهر بن عمار، ومحمد الجعيبي، إلى جانب شخصيات يهودية مثل ألبير بسيس وجاك سمامه زإيلي زراح وآخرين من النخبة الحضرية. ولا تكمن أهمية هذه الأسماء في بعدها التوثيقي فقط، بل فيما تكشفه من طبيعة الرابطة نفسها؛ إذ يتضح أنها نشأت داخل فضاءٍ مهني ومدني جديد، كانت فيه المحاماة والصحافة والتعليم الحديث أدواتٍ لإنتاج فاعل سياسي مختلف عن الفاعل التقليدي. ولذلك فإن الطابع النخبوي للرابطة كان مصدر قوتها الرمزية من جهة، لأنه أتاح لها لغةً سياسية متماسكة وأدوات تعبير فعالة، لكنه كان أيضًا أحد حدودها البنيوية من جهة أخرى، لأنه قيد امتدادها داخل المجتمع الأوسع (Gobe, 2013; Snoussi, 2016, pp. 108–128).

ويبرز ضمن هذه النواة حسن القلاتي وألبير بسيس بوصفهما مثالين دالين على الكيفية التي التقت بها المسارات المهنية والقانونية مع الحس الوطني الناشئ. فحسن القلاتي يمثل نموذجًا للنخبة القانونية والسياسية التي جمعت بين التكوين الحديث والانخراط في الشأن العام، كما أن ارتباط اسمه بكتابات قانونية مبكرة تتناول العدالة ووضع اليهود التونسيين يدل على أن فكرة إعادة التفكير في العلاقة بين الجماعات داخل أفقٍ سياسي وقانوني جديد لم تكن طارئة على تجربته، بل كانت جزءًا من مشروع إصلاحي أوسع سبق تأسيس الرابطة نفسها. أما ألبير بسيس، فقد جسد من جهته حضور النخبة اليهودية التونسية داخل هذا الأفق الوطني، لا باعتبارها كتلةً ملحقة بالحماية الفرنسية أو مندمجةً فيها اندماجًا مطلقًا، بل باعتبارها طرفًا يمكن أن يسهم في بناء تصور سياسي مشترك لمستقبل البلاد. ومن ثمّ، فإن اجتماع هذين النموذجين داخل إطارٍ واحد يكشف أن الرابطة كانت، في جوهرها، محاولةً لبلورة تحالف وطني نخبوي يقوم على فكرة العدالة العامة أكثر مما يقوم على مجرد المجاملة بين الطوائف (Gobe, 2013).

كما تكشف بعض الشواهد أن لحظة التأسيس لم تكن عفوية أو مرتجلة، بل اتسمت بدرجة من الوعي السياسي بأهمية الشرعية والتمثيل. فبعض التقارير التي تناولت نشأة هذا التنظيم تشير إلى زيارةٍ مبكرة إلى الناصر باي في أواخر سنة 1919 طلبًا للدعم، كما تربط بداياته بمحاولة جمع محامين تونسيين من المسلمين واليهود داخل إطارٍ ودي أو مهني مشترك. وهذه الإشارات، حتى حين تُقرأ بوصفها منقولة عبر منظورٍ استعماري مراقِب، تبقى ذات قيمة تفسيرية كبيرة؛ لأنها تدل على أن مؤسسي الرابطة لم يقصدوا بناء شبكة احتجاج عابرة فقط، بل سعوا، منذ البداية، إلى منحها صورةً تنظيميةً مقبولة وإلى ربطها بأشكال من الشرعية الرمزية داخل المجال السياسي التونسي. وهذا ما يفسر أن الرابطة جمعت، منذ نشأتها، بين بعدٍ مهني قانوني، وبعدٍ سياسي أوضح أخذ يتبلور مع تطور خطابها ومع تنامي رقابة الإدارة الاستعمارية عليها (Gobe, 2013; Snoussi, 2016, pp. 108–128).

يذكر المؤرخون ان البداية الفعلية للرابطة كانت في تشرين الاول 1920 تاريخ تأسيس جريدة تونس الجديدة(La Tunisie Nouvelle) اذ كانت الأداة التي منحت الرابطة قدرتها على تجاوز حدود التلاقي الشخصي إلى مستوى الفعل الرمزي المنظم، ارتبطت جريدة تونس الجديدة، بحسب المصادر، بمحيط الرابطة وبعض فاعليها الرئيسين، وكان حسن القلاتي يتولى رئاسة تحريرها وتكونت هيئتها من عشرة يهود وعشرة وهي المشرفة على اصدار الجريدة والتي كانت تجتمع بمقر مطبعة النهضة باسم الرابطة اليهودية الاسلامية (أ.و.ت، سلسلة الحركة الوطنية ،ص19،م1،نشاط الوفود الدستورية الى باريس ، مذكرة امنية مؤرخة في 9 تشرين الاول 1920) . وتنبع أهمية هذه الصحيفة من أنها لم تكن مجرد وسيلة إعلامية، بل كانت فضاءً لتشكيل خطابٍ سياسي جديد، يسعى إلى إعادة تعريف الجماعة الوطنية على نحوٍ لا يجعل الانتماء الديني أساسًا وحيدًا للتمثيل والانتماء. فالصحافة هنا أدت وظيفة تأسيسية؛ لأنها أمدّت الرابطة باللغة، والرموز، وإمكان مخاطبة جمهورٍ أوسع من الدائرة المهنية الضيقة، كما جعلتها مرئيةً داخل المجال العمومي، وهو ما يفسر بدوره تصاعد اهتمام السلطة الاستعمارية بمراقبتها. وبذلك يمكن القول إن الرابطة لم تتأسس فقط بالأشخاص الذين انخرطوا فيها، بل تأسست أيضًا بالأداة التي منحتها صوتها السياسي، أي الصحيفة التي حولت مشروعها من تفاهم نخبوي محدود إلى خطابٍ عام قابل للتداول والمساءلة والرقابة (Ayalon, 1995; Snoussi, 2016, pp. 108–128).

وعليه، فإن السياق السياسي المباشر لظهور الرابطة، وتركيبتها البشرية، وأدواتها الخطابية، تكشف مجتمعةً أن هذا التنظيم لم يكن مجرّد مبادرةٍ اجتماعية حسنة النية، بل كان تجربةً سياسية ذات مضمون وطني واضح، وإن ظل هذا المضمون محكومًا بالطابع النخبوي للمؤسسين وبالظرف الاستعماري الضاغط. ومن هنا فإن فهم نشأة الرابطة في بعدها المؤسسي والإنساني والإعلامي يمهد للانتقال إلى المطلب الثالث، حيث تتضح بصورةٍ أعمق دلالاتها السياسية والوطنية، وحدود فاعليتها التاريخية داخل المجتمع التونسي في تلك المرحلة.

المطلب الثالث: الدلالات السياسية والوطنية للرابطة اليهودية الإسلامية وحدود فاعليتها

لا تكمن القيمة التاريخية للرابطة اليهودية الإسلامية في طول عمرها التنظيمي أو في حجم قدرتها التعبوية، بل في نوع السؤال الذي أدخلته إلى المجال السياسي التونسي في لحظةٍ مبكرة من تشكل الوطنية الحديثة. فتلك الرابطة لم تكتفِ بإعادة إنتاج خطاب التعايش الأهلي بين المسلمين واليهود بصيغته الأخلاقية العامة، وإنما دفعت بذلك الخطاب إلى مستوى سياسي جديد، إذ حاولت أن تجعل من الاشتراك في المجال الوطني أساسًا للتلاقي، لا مجرد حسن الجوار أو التسامح الاجتماعي. ومن هنا فإن أهميتها لا تُقرأ بوصفها جمعيةً توافقية فحسب، بل بوصفها محاولةً لإعادة تعريف الجماعة السياسية في تونس خارج الحصر الطائفي، أي بوصفها سعيًا إلى جعل «الوطن» إطارًا أعلى من الانتماءات الدينية الجزئية، من غير أن يعني ذلك إلغاؤها أو تجاهل ثقلها التاريخي. وبذلك المعنى، كانت الرابطة تعبيرًا مبكرًا عن تصورٍ وطني مدني ناشئ،

وإن ظل في طور التكوين، ومشروطًا بحدود اللحظة الاستعمارية التي ولد فيها (Snoussi, 2016, pp. 108–128).

وتظهر دلالة الرابطة على نحوٍ أوضح إذا قورنت بالأنماط التقليدية السابقة لفهم العلاقة بين المسلمين واليهود. ففي المراحل السابقة كانت تلك العلاقة تُقرأ غالبًا داخل ثنائية الحماية والتبعية أو داخل منطق التعايش الأهلي المحكوم ببنيةٍ اجتماعية هرمية، ثم أعاد الاستعمار توجيهها ضمن منطق الامتيازات والتفاوت وإعادة ترتيب المواقع الاجتماعية. أما الرابطة فقد حاولت خلال الاعوام (1919–1921)، ولو بصورةٍ نُخبوية ومحدودة، أن تنقل تلك العلاقة إلى مستوى آخر، هو مستوى الشراكة في تصور المصلحة العامة التونسية في مواجهة بنية استعمارية مشتركة الأثر. وذلك التحول بالغ الأهمية؛ لأنه يعني أن بعض النخب التونسية المسلمة واليهودية لم تعد ترى نفسها محصورةً داخل إطار «جماعات متجاورة» فقط، بل بدأت ترى نفسها، بدرجاتٍ متفاوتة، داخل أفق «جماعة وطنية ممكنة». لذلك فإن الرابطة تمثل، في تاريخ الوطنية التونسية، شاهدًا على أن تصور الأمة لم يتشكل دومًا في قطيعة مع التعدد الديني، بل ظهر أحيانًا من داخل محاولة استيعاب ذلك التعدد وإعادة تأويله سياسيًّا (Allagui, 2016; Gobe, 2013).

غير أن تلك الدلالة الوطنية لم تكن تعني أن الرابطة تجاوزت بالفعل كل القيود التي تحيط بمثل ذلك المشروع. فطابعها النخبوي المدني ظل أحد أبرز حدودها، لأنها نشأت داخل أوساط من المحامين والكتّاب والفاعلين الحضريين الذين امتلكوا لغةً سياسية حديثة، لكنهم لم يمتلكوا، بالقدر نفسه، قواعد اجتماعية واسعة قادرة على تحويل الخطاب إلى حركة جماهيرية مستقرة. ومن ثمّ، فإن الرابطة كانت قويةً في رمزيتها، وفي قدرتها على فتح أفقٍ تخييلي جديد للعلاقة بين المسلمين واليهود داخل الوطن، لكنها كانت أضعف نسبيًّا من حيث الامتداد العمودي داخل المجتمع. وتلك المفارقة تفسر لماذا أمكن لها أن تكون لافتةً في نظر السلطات الاستعمارية، وأن تثير الانتباه في المجال العمومي، من غير أن تنجح في التحول إلى تنظيم وطني واسع قادر على فرض نفسه لاعبًا دائمًا في المعادلة السياسية (Snoussi, 2016, pp. 108–128; Gobe, 2013).

ويضاف إلى ذلك أن السلطة الاستعمارية الفرنسية لم تكن تنظر إلى تلك المبادرات العابرة للطائفة بوصفها ظواهر بريئة سياسيًّا، بل كانت تدرك أن أخطر ما يمكن أن تواجهه ليس مجرد احتجاجٍ صادر عن جماعة واحدة، وإنما إمكانية تشكل لغة وطنية مشتركة تتجاوز الحدود التي يسهل إدارتها أو استثمارها. ولذلك خضعت الشخصيات المرتبطة بالرابطة وصحيفتها لرقابةٍ واضحة، لأن المشروع، وإن كان محدود البنية، كان يلامس منطقةً حساسة في النظام الاستعماري: منطقة احتمال انتقال التعدد الاجتماعي من كونه عنصرًا قابلًا للإدارة إلى كونه عنصرًا قابلًا للتوحيد السياسي. ومن هنا فإن سرعة انكفاء الرابطة لا يمكن ردها إلى ضعف ذاتي صرف، بل ينبغي تفسيرها أيضًا بفاعلية أدوات الضبط الاستعماري، وبالبيئة السياسية التي لم تكن تسمح بسهولة بترسخ صيغةٍ وطنية عابرة للطائفة خارج الإيقاع الذي تتحكم فيه

الحماية نفسها (Snoussi, 2016, pp. 108–128).

كما أن السياق الوطني التونسي نفسه كان في طور إعادة التشكل بسرعة خلال تلك الاعوام. فمع عام 1920 ظهر الحزب الحر الدستوري التونسي (تأسس عام 1920 بقيادة عبد العزيز الثعالبي بأسم الحزب الحر ، اضيف للاسم الدستوري نسبة الى الدستور التونسي 1861 وكان هدف تأسيسه لتلبية تطلعات الشعب التونسي وللبحث عن اطار جامع لتحقيق الاستقلال ، عرف الحزب انشقاقات كثيرة اذ خرج منه حسن القلاتي واسس الحزب الاصلاحي 1921 ثم خرج فرحات بن عياد واسس حزب الحر المستقل عام 1922 ثم حدث الانشقاق الاكبر عام 1934 بقيادة الحبيب بورقيبة تم حله نهائياً اثر المحاولة الانقلابية عام 1962 ، قاسم ، 1984 ، ص49–203) إطارًا أكثر مباشرةً في تمثيل المطالب الوطنية وتنظيمها، وهو ما أسهم في إعادة تمركز الفعل السياسي التونسي داخل قنوات أخرى أكثر وضوحًا من حيث الخطاب والتنظيم والمرجعية. وفي مثل ذلك المناخ، كان من الطبيعي أن تجد الرابطة نفسها أمام صعوبة مضاعفة: فهي من جهة تحاول ترسيخ تصور وطني مشترك بين المسلمين واليهود، ومن جهة أخرى تواجه صعود أطر وطنية أخرى أكثر قابليةً للتوسع والتنظيم السياسي المباشر. ولذلك يمكن القول إن الرابطة أدت وظيفة تمهيدية وكاشفة أكثر مما أدت وظيفةً تنظيمية طويلة الأمد؛ إذ كشفت عن إمكانٍ سياسي حقيقي، لكنها لم تستطع الاحتفاظ بموقع مركزي داخل الحقل الوطني وهو يعاد ترتيبه بسرعة في مطلع العشرينيات (Perkins, 2014).

ومن ثمّ، فإن أفول الرابطة عام 1921 لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه دليلًا على تهافت فكرتها، بل بوصفه نتيجةً لتضافر عدة عوامل: ضيق قاعدتها الاجتماعية، ونخبويتها الواضحة، والرقابة الاستعمارية المباشرة، وسرعة تحوّل الحقل الوطني التونسي نحو صيغ تنظيمية أخرى أكثر رسوخًا. ومع ذلك، فإن ذلك الأفول لا ينتقص من أهميتها العلمية؛ لأن التجارب القصيرة العمر قد تكون أحيانًا أكثر كشفًا من التنظيمات الطويلة البقاء، لا سيما حين تضيء لحظةً كان فيها المستقبل السياسي مفتوحًا على احتمالات متعددة. وفي ذلك المعنى تحديدًا، تظل الرابطة اليهودية الإسلامية شاهدًا على أن الوطنية التونسية في طور تشكلها لم تكن سرديةً مغلقة أو أحادية المسار، بل كانت حقلًا تجريبيًّا رحبًا، ظهرت فيه إمكانات متعددة، من بينها إمكان بناء لغة وطنية عابرة للطائفة، حتى وإن لم يُكتب لهذا الإمكان أن يترسخ تنظيمًا دائمًا.

المبحث الثاني: الدور السياسي للجنة اليهودية الإسلامية في تونس وأسباب أفولها

إذا كان المبحث الأول قد انصرف إلى بيان الشروط التاريخية التي مهدت لظهور اللجنة اليهودية الإسلامية في تونس، وإلى تحليل بنيتها البشرية وأدواتها الخطابية وحدود نشأتها الأولى، فإن المبحث الثاني ينتقل إلى مستوىٍ أكثر تحديدًا، هو مستوى الفعل السياسي نفسه: كيف اشتغلت هذه اللجنة داخل المجال العام التونسي؟ وما طبيعة الدور الذي أدته في لحظةٍ كانت فيها الوطنية التونسية لا تزال في طور التشكل؟ ثم ما الأسباب التي حالت دون تحولها إلى إطارٍ أكثر رسوخًا واستمرارًا؟ وتنبع أهمية هذا الانتقال

من أن القيمة العلمية لتلك التجربة لا تُستمد من واقعة تأسيسها فحسب، بل من تحليل الوظيفة التي أدتها داخل الحقل السياسي التونسي، ومن تفسير الكيفية التي تحولت بها من إمكانٍ واعد إلى تجربةٍ قصيرة العمر. ومن ثمّ، فإن دراسة دور اللجنة السياسي لا تنفصل عن دراسة أسباب أفولها؛ لأن ما منحها دلالتها الرمزية الأولى هو ذاته ما كشف حدودها البنيوية في المدى الأبعد، سواء تعلق الأمر بطبيعة نخبها المؤسسة، أو بحدود امتدادها الاجتماعي، أو بطريقة تفاعل السلطة الاستعمارية معها.

المطلب الأول: الدور السياسي للجنة اليهودية الإسلامية في المجال العام التونسي

لم يكن الدور السياسي للجنة اليهودية الإسلامية في المجال العام التونسي قائمًا على امتلاكها جهازًا تنظيميًّا واسعًا أو قاعدةً جماهيرية كبيرة، بل على قدرتها على إدخال مضمونٍ جديد إلى النقاش العمومي في تونس مطلع العشرينيات. فقد مثلت اللجنة، منذ نشأتها، محاولةً مبكرة لتحويل التعدد الديني من معطى اجتماعي قابل للاستثمار الاستعماري إلى معطى سياسي قابل لإعادة التأويل الوطني. وبذلك المعنى، فإن إسهامها الأساسي لم يكن في إنتاج قوةٍ تنظيمية موازية للحركات الوطنية الكبرى بقدر ما كان في إنتاج خطابٍ سياسي يربط بين المسلمين واليهود داخل أفقٍ واحد، ويجعل من مقاومة اختلالات النظام الاستعماري قضيةً مشتركة لا تخص جماعة دون أخرى. وتكمن قيمة ذلك الخطاب في أنه ظهر في لحظةٍ لم تكن فيها الوطنية التونسية قد استقرت بعدُ في صورةٍ واحدة نهائية، بل كانت لا تزال فضاءً مفتوحًا لصيغ متعددة من التمثل والتنظيم والاحتجاج (Perkins, 2014; Snoussi, 2016, pp. 108–128).

وقد تجلى ذلك الدور السياسي أولًا في مستوى اللغة التي دفعت بها اللجنة إلى المجال العام. فهي لم تخاطب المسلمين واليهود بوصفهم جماعتين منفصلتين تسعيان إلى عقد هدنة اجتماعية مؤقتة، بل سعت إلى بناء تصورٍ مشترك للمصلحة العامة، قائم على أن المجتمع التونسي، على تعدده، يتعرض لمنظومة استعمارية واحدة، وأن ذلك التعرض المشترك يقتضي أشكالًا جديدة من التضامن السياسي. ومن هنا جاءت فرادة اللجنة: فقد نقلت العلاقة اليهودية الإسلامية من مستوى التعايش الأهلي التقليدي إلى مستوى الشراكة في إنتاج المعنى السياسي للوطن. تلك النقلة، وإن بدت محدودةً في مداها العملي، كانت شديدة الأهمية من الناحية الرمزية؛ لأنها فتحت إمكانًا نظريًّا وسياسيًّا لرؤية الوطنية التونسية بوصفها بناءً جامعًا لا يختزل المجتمع في انقساماته الدينية، بل يعيد ترتيبها داخل أفقٍ مدني أوسع (Allagui, 2016).

وثانيًا، أدت اللجنة دورها السياسي من خلال احتلال موقعٍ فاعل في المجال الصحفي، ولا سيما عبر صحيفة تونس الجديدة (La Tunisie Nouvelle) التي تأسست عام 1920 وارتبطت بمحيطها الفكري والتنظيمي. فالصحافة، في تونس الاستعمارية، لم تكن وسيطًا محايدًا لنقل الأخبار، بل كانت من أهم البنى التي يتشكل عبرها المجال العام الحديث، وتنتقل بوساطتها الأفكار من الدوائر النخبوية المغلقة إلى مستوى التداول الاجتماعي والسياسي. ومن خلال ذلك المنبر، استطاعت اللجنة أن تقدم نفسها لا باعتبارها هيئةً

تمثيلية لطائفةٍ بعينها، بل باعتبارها صوتًا يعبر عن إمكان تقاطع المصالح الوطنية بين المسلمين واليهود. ولذلك فإن أثرها السياسي لا يُقاس فقط بعدد أنصارها أو استمرارية تنظيمها، بل أيضًا بما أحدثته من إزاحة في لغة النقاش العمومي، حين جعلت من إمكانية العمل الوطني المشترك موضوعًا قابلًا للتداول والجدل في الصحافة والحياة الحضرية (Ayalon, 1995; Snoussi, 2016, pp. 108–128).

وثالثًا، يتضح دور اللجنة السياسي في طبيعة رد الفعل الاستعماري تجاهها. فالسلطة الفرنسية لم تتعامل معها بوصفها مبادرةً ثقافية أو أخلاقية لا أثر لها، بل وضعتها تحت المراقبة، وتابعت الشخصيات المرتبطة بها وصحيفتها، وهو ما يدل على أن الإدارة الاستعمارية أدركت ما تحمله تلك اللجنة من قابليةٍ كامنة لإرباك المنطق الذي يقوم عليه الحكم الاستعماري نفسه، أي منطق تفكيك المجتمع إلى جماعات يمكن التحكم فيها وإدارتها بصورة منفصلة. وفي ذلك السياق، تصبح الرقابة الاستعمارية مؤشرًا على الأهمية السياسية للجنة، لا على ضعفها فقط؛ لأن السلطة حين تراقب خطابًا ما بصورة كثيفة فإنها تعترف، ضمنًا، بأنه يحمل إمكانًا يتجاوز حجمه التنظيمي المباشر. ومن ثمّ، فإن اللجنة أدت دورًا سياسيًّا حقيقيًّا، حتى وإن كان دورًا محدود الزمن، لأنها لامست واحدةً من أكثر المناطق حساسية في النظام الاستعماري: منطقة إمكان تشكل تضامن وطني عابر للطائفة (Snoussi, 2016, pp. 108–128).

ورابعًا، أسهمت اللجنة، ولو بصورة غير مباشرة، في توسيع المفهوم العملي للوطنية التونسية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى. فهي لم تكن بديلًا عن التيارات الوطنية الأخرى التي ستتبلور لاحقًا في صيغ أكثر تنظيمًا، ولكنها كشفت أن الحقل الوطني التونسي لم يكن، في بداياته، مجالًا أحادي التكوين، بل فضاءً تجريبيًّا شهد أشكالًا متعددة من البحث عن لغة جامعة. ومن هنا يمكن القول إن اللجنة أدت وظيفةً تمهيدية بالغة الأهمية: لقد ساعدت على إدخال فكرة المشاركة السياسية بين المسلمين واليهود في النقاش العام، وبيّنت أن الوطنية لا تتحدد فقط بهوية الأغلبية أو بتراث الجماعة الأكبر، بل كذلك بقدرتها على استيعاب التعدد الاجتماعي داخل تصورٍ جامع للعدالة والانتماء. وهذا بالضبط ما يمنح تجربتها وزنها التاريخي، حتى وإن لم تنجح في التحول إلى إطارٍ طويل الأمد (Allagui, 2016; Gobe, 2013).

وعليه، فإن الدور السياسي للجنة اليهودية الإسلامية في المجال العام التونسي لا ينبغي أن يُقاس بمقاييس النجاح الحزبي التقليدي، بل بمقدار ما أدخلته من تحولٍ في اللغة السياسية وفي تمثل الوطنية الناشئة. لقد أسهمت اللجنة في فتح أفقٍ جديد للعلاقة بين المسلمين واليهود داخل الوطن، ونقلت هذه العلاقة من مستوى التعايش الاجتماعي إلى مستوى التشارك السياسي، وأظهرت أن مقاومة الاستعمار يمكن أن تُبنى، ولو جزئيًّا، على أساس مصلحة وطنية مشتركة عابرة للطائفة. غير أن ذلك الدور نفسه سيكشف، عند التمحيص، عن حدود التجربة وما واجهته من تحديات داخلية وخارجية، وهو ما يقتضي الانتقال إلى المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت اللجنة اليهودية الإسلامية

على الرغم من القيمة الرمزية والسياسية التي حملتها اللجنة اليهودية الإسلامية في المجال العام التونسي، فإن تجربتها وُلدت منذ البداية محاطةً بجملة من التحديات التي جعلت استمرارها أمرًا بالغ الصعوبة. وتلك التحديات لا يمكن ردها إلى سببٍ واحد، لأنها نتجت عن تداخل عوامل داخلية تخص بنية اللجنة نفسها، وعوامل خارجية ترتبط بطبيعة النظام الاستعماري، وتحولات الحقل الوطني التونسي، وحدود قابلية المجتمع في تلك المرحلة لاستيعاب مشروعٍ سياسي عابر للطائفة. ومن هنا فإن دراسة أفول اللجنة لا ينبغي أن تنطلق من سؤالٍ تبسيطي من نوع: لماذا فشلت؟ بل من سؤالٍ أدق: ما الشروط التي جعلت ذلك المشروع على أهميته الفكرية والسياسية، عاجزًا عن التحول إلى إطارٍ ثابت وممتد؟

أولى تلك التحديات كانت تحديًا بنيويًّا داخليًّا يتمثل في النخبوية الواضحة التي اتسمت بها اللجنة. فقد تأسست داخل أوساط من المحامين والكتّاب وبعض الفاعلين الحضريين الذين امتلكوا لغةً سياسية حديثة، لكنهم لم يمتلكوا في المقابل قاعدةً اجتماعية واسعة قادرة على تحويل المشروع من خطابٍ نخبوي إلى حركةٍ عامة. وذلك يعني أن اللجنة كانت قويةً من حيث قدرتها على إنتاج معنى سياسي جديد، لكنها كانت أضعف من حيث الامتداد الاجتماعي والتنظيمي. كما أن بنيتها لم تقم على مؤسسات راسخة أو جهازٍ تعبوي واسع، بل على شبكة علاقات وشخصيات وروابط مهنية وصحفية، وهي عناصر مهمة في لحظة التأسيس، لكنها لا تكفي وحدها لضمان الاستمرار حين يشتد الصراع السياسي وتتعقد حسابات المجال العام. ومن ثمّ، فإن الطابع النخبوي لم يكن مجرد سمة اجتماعية محايدة، بل كان أحد أهم العوامل التي حدّت من قابلية اللجنة للتحول إلى فاعل طويل العمر (Gobe, 2013; Snoussi, 2016, pp. 108–128).

ويرتبط بذلك تحدٍّ داخلي آخر، هو هشاشة الأرضية الاجتماعية المشتركة التي كان يُفترض أن تحمل المشروع. ففكرة العمل الوطني اليهودي الإسلامي كانت متقدمةً من الناحية الرمزية، لكنها لم تكن مستندةً بعدُ إلى ثقافة سياسية راسخة على مستوى المجتمع العريض، بل إلى وعيٍ نخبوي متقدم نسبيًّا سبق شروطه الاجتماعية. ولذلك ظلت اللجنة محكومةً بمفارقة واضحة: فهي من جهة تقدم تصورًا وطنيًّا جامعًا، لكنها من جهة أخرى تتحرك في بيئة لا تزال فيها الروابط الدينية والاجتماعية التقليدية أكثر رسوخًا من الروابط الوطنية الحديثة. وهذا لا يعني أن المجتمع كان معاديًا بالضرورة لفكرة التلاقي، وإنما يعني أن تحويل هذا التلاقي إلى تنظيم سياسي مستقر كان يحتاج إلى زمنٍ أطول، وأدوات أوسع، وامتدادٍ اجتماعي لم يكن متوفرًا للجنة بالقدر الكافي في تلك المرحلة (Allagui, 2016).

أما على المستوى الخارجي، فقد مثلت السلطة الاستعمارية الفرنسية التحدي الأشد أثرًا في مسار اللجنة. فالحماية لم تكن تتعامل مع المجتمع التونسي باعتباره وحدةً وطنية ناشئة ينبغي الاعتراف بها، بل باعتباره مجالًا لإدارة الفوارق، وإعادة توزيع الجماعات ضمن منطق يضمن استقرار السيطرة الاستعمارية. ومن هذا

المنظور، كانت أي مبادرة تسعى إلى تجاوز الحدود الطائفية وتوليد لغة سياسية مشتركة تحمل في ذاتها عنصرًا مزعجًا للسلطة؛ لأنها تهدد واحدًا من الشروط الضمنية لاستمرار الحكم الاستعماري، وهو إبقاء المجتمع قابلًا للتجزئة والاحتواء. ولهذا خضع عدد من الشخصيات المرتبطة باللجنة وصحيفتها للمراقبة، وتابعت الإدارة الاستعمارية نشاطها بوصفه نشاطًا ذا دلالة سياسية، لا مجرد محاولة أهلية للتقارب الاجتماعي. وتلك الرقابة لم تكن عاملًا خارجيًّا ثانويًّا، بل كانت جزءًا من البيئة التي خنقت إمكانية تطور اللجنة، ودفعتها إلى العمل داخل هوامش ضيقة لا تسمح بنمو تنظيمها على نحوٍ طبيعي (Snoussi, 2016, pp. 108–128).

ويضاف إلى العامل الاستعماري عاملٌ سياسي لا يقل أهمية، هو التحول السريع في الحقل الوطني التونسي نفسه. فمع بداية العشرينيات أخذت الحياة السياسية تتجه نحو أشكال أكثر وضوحًا في التنظيم والتمثيل، وبرز الحزب الحر الدستوري التونسي بوصفه إطارًا قادرًا على استقطاب قطاعات أوسع من النخبة والرأي العام. وفي مثل ذلك السياق، أصبحت اللجنة تواجه منافسةً غير مباشرة من صيغ وطنية أخرى أكثر تجانسًا من حيث الخطاب السياسي، وأكثر قابليةً للتحول إلى إطارٍ مؤسسي مستقر. ومن ثمّ، فإن اللجنة وجدت نفسها محاصرة بين ضغط الاستعمار من جهة، وإعادة تشكل الوطنية التونسية داخل قنوات تنظيمية أخرى من جهة ثانية، وهو ما قلص فرص استمرارها بوصفها مبادرة مستقلة ومتميزة داخل المجال السياسي (Perkins, 2014).

كما ينبغي عدم إغفال تحدٍّ آخر أكثر تركيبًا، هو أن اللجنة كانت مطالبةً، في وقتٍ واحد، بإثبات صدقيتها لدى جمهورين مختلفين نسبيًّا: جمهور المسلمين الذين كان عليهم أن يروا فيها تعبيرًا وطنيًّا لا تسويةً شكلية، وجمهور اليهود الذين كان عليهم أن يطمئنوا إلى أن الانخراط فيها لا يضعهم في مواجهةٍ غير محسوبة مع السلطة الاستعمارية أو مع حساسيات اجتماعية قائمة. وتلك المعادلة الدقيقة جعلت اللجنة تتحرك داخل هامشٍ بالغ الضيق؛ فهي إن رفعت خطابها الوطني كثيرًا تعرضت لمزيد من الرقابة والضغط، وإن خففت من حدته فقدت جزءًا من معناها السياسي. وهنا يظهر أن صعوبة التجربة لم تكن فقط في خصومتها مع الاستعمار، بل أيضًا في محاولتها بناء ثقة متبادلة داخل مجتمع لا تزال فيه الحدود الدينية والاجتماعية فاعلة بقوة، فيما الوطنية الحديثة نفسها لم تكن قد استقرت بعدُ في صورةٍ قادرة على استيعاب الجميع على قدم المساواة (Allagui, 2016).

وعليه، فإن التحديات التي واجهت اللجنة اليهودية الإسلامية كانت متعددة المستويات: بنية نخبوية محدودة، قاعدة اجتماعية غير ممتدة، رقابة استعمارية مباشرة، وتحول سريع في أشكال التنظيم الوطني المنافسة، فضلًا عن حساسية الموقع الذي حاولت أن تحتله بين جماعات متعددة الانتماءات والمخاوف. ولهذا فإن أفولها لا ينبغي أن يُفهم بوصفه عيبًا ذاتيًّا خالصًا أو دليلًا على استحالة الفكرة التي حملتها، بل بوصفه نتيجةً منطقية لتعارض مشروعٍ سياسي متقدم رمزيًّا مع شروط تاريخية لم تكن قد نضجت بعدُ بما

يكفي لحمله إلى مدى أبعد. ومن هنا يصبح السؤال الأهم، في المطلب اللاحق، ليس لماذا تراجعت اللجنة فقط، بل ماذا بقي من أثرها في تاريخ الوطنية التونسية وفي الذاكرة السياسية للعلاقة اليهودية الإسلامية في البلاد.

المطلب الثالث: أسباب أفول اللجنة اليهودية الإسلامية ونتائج تجربتها في التاريخ الوطني التونسي

واجهت الرابطة اليهودية الإسلامية تحديات كبيرة انتهت باستقالة ستة من اعضائها المسلمين في اواخر تشرين الثاني 1920 بسبب الاختلاف في وجهات النظر ومنذ 27 كانون الاول 1920 توقفت اسبوعية تونس الجديدة عن الصدور المنتظم وبقت تصدر بصفة متقطعة الى حدود شهر اذار 1921 بأشراف موظف شاب بمصرف يهودي من دون مشاركة العناصر المسلمة (Goldstein,1978,p364).

اذا كانت التحديات التي واجهت الرابطة قد كشفت حدودها البنيوية والسياسية، فإن أفولها الفعلي بحلول سنة 1921 يبدو نتيجةً منطقية لتراكم تلك العوامل أكثر مما يبدو حدثًا مفاجئًا أو معزولًا. فاللجنة لم تنهَر بسبب سببٍ واحد مباشر، بل بسبب تقاطع بنية داخلية محدودة الامتداد مع سياق استعماري شديد الحساسية تجاه كل صيغةٍ من صيغ التضامن الوطني العابر للطائفة. ولذلك فإن نهاية تلك التجربة ينبغي أن تُقرأ من منظور تاريخي تركيبي، يراعي أن التنظيم كان يحمل فكرةً متقدمة قياسًا إلى شروطه، وأن ما منحه قيمته الرمزية في لحظة التأسيس هو نفسه ما جعله هشًّا في لحظة الاختبار والاستمرار. وتشير الأدبيات المتخصصة إلى أن اللجنة خفت حضورها وانتهت عمليًّا في حدود سنة 1921، وهو ما يؤكد أن تجربتها كانت قصيرة زمنيًّا، لكنها كثيفة الدلالة سياسيًّا وفكريًّا (Snoussi, 2016, pp. 108–128).

ويأتي في مقدمة أسباب الأفول عجز اللجنة عن التحول من شبكةٍ نُخبوية إلى إطارٍ وطني واسع. فقد كان المؤسسون يمتلكون قدرةً معتبرة على إنتاج خطابٍ سياسي جديد، لكنهم لم يمتلكوا الوسائل التنظيمية والاجتماعية الكفيلة بترجمة ذلك الخطاب إلى حركة جماهيرية مستقرة. فالمحامون، والكتّاب، والصحفيون، ورجال الأعمال، كانوا قادرين على فتح نقاشٍ جديد في المجال العمومي، لكنهم لم يكونوا، في حدود تلك المرحلة، قادرين وحدهم على بناء امتداد أفقي وعام داخل المجتمع التونسي بمختلف فئاته وأحيائه ودوائره الاجتماعية. ومن ثمّ، فإن اللجنة بقيت أقرب إلى مبادرة ذات أثر رمزي ونقاشي قوي، منها إلى تنظيم يمتلك روافد تعبئة مستمرة. وهذه المحدودية لا تقلل من أهميتها، لكنها تفسر لماذا ظل مشروعها هشًّا عندما احتاج إلى ما هو أبعد من المبادرة والخطاب، أي إلى الاستمرارية المؤسسية والقوة الاجتماعية (Gobe, 2013; Snoussi, 2016, pp. 108 –128).

والسبب الثاني يتمثل في فاعلية الرقابة الاستعمارية نفسها. فالإدارة الفرنسية لم تكن في وارد السماح بتشكل خطابٍ سياسي جامع بين المسلمين واليهود يمكن أن يربك آليات الضبط التي اعتمدت، في جزءٍ مهم منها، على إدارة الفوارق وتحييد إمكان تحولها إلى وحدة سياسية. ومن هنا فإن مراقبة الشخصيات المرتبطة باللجنة وصحيفتها، والتوجس من نشاطها، لم يكونا مجرد إجراءين أمنيّين عابرين، بل جزءًا من بنية

الاستعمار في تعامله مع المجال العمومي. فالسلطة الاستعمارية كانت تدرك أن المبادرات العابرة للطائفة أكثر إزعاجًا من الاحتجاجات الجزئية، لأنها تقوّض منطق الفصل الذي يسهّل التحكم. ولذلك فإن أفول اللجنة ارتبط، بدرجةٍ معتبرة، بإحكام الرقابة على الفضاء الذي كانت تتحرك فيه، وبالقدرة الاستعمارية على حصرها داخل دائرة ضيقة ومنع تحولها إلى ظاهرة سياسية ممتدة (Snoussi, 2016, pp. 108–128).

أما السبب الثالث، فيرتبط بإعادة تشكيل الحقل الوطني التونسي نفسه في مطلع العشرينيات. فقد أخذت الوطنية التونسية، بعد الحرب العالمية الأولى، تنتقل تدريجيًّا من طور التعدد التجريبي في الصيغ والمبادرات إلى طور التمركز حول أطر أكثر تحديدًا وتنظيمًا، وفي مقدمتها الحزب الحر الدستوري التونسي. وفي مثل هذا السياق، أصبح المجال الوطني يميل إلى استقطاب الطاقات الفاعلة داخل قنوات تنظيمية أكثر وضوحًا، وأكثر قدرةً على تمثيل المطالب العامة وصياغتها في خطاب سياسي قابل للاستمرار. ومن ثمّ، فإن اللجنة لم تخسر فقط أمام ضغط السلطة الاستعمارية، بل خسرت أيضًا أمام إعادة ترتيب الأولويات داخل الساحة الوطنية نفسها؛ إذ لم تعد المبادرات العابرة للطائفة، ذات الطابع النخبوي المرن، قادرةً على الصمود طويلًا أمام صعود أطر سياسية أكثر مباشرةً وانضباطًا من حيث التمثيل والبرنامج والعمل العام (Perkins, 2014).

ومع ذلك، فإن النتيجة التاريخية الأهم لا تتمثل في أفول اللجنة، بل في الأثر الذي تركته بوصفها تجربةً كاشفة. فقد أثبتت هذه المبادرة، ولو لفترة وجيزة، أن المجال السياسي التونسي كان قادرًا على إنتاج تصورات وطنية لا تجعل الانتماء الديني حدًّا نهائيًّا للفاعل السياسي. كما أظهرت أن الوطنية التونسية في طور تشكلها لم تكن مغلقةً على صيغة واحدة أو على هويةٍ أحادية جامدة، بل كانت، في بعض لحظاتها، أكثر انفتاحًا وتعقيدًا مما توحي به السرديات اللاحقة. ومن هذه الزاوية، فإن اللجنة اليهودية الإسلامية تكشف عن مستوى مهم من تاريخ الوطنية التونسية: مستوى التجارب الممكنة التي لم تعش طويلًا، لكنها أضاءت مع ذلك حدود الممكن السياسي في زمن الاستعمار، وكشفت أن بناء الوطن كان، في بعض وجوهه، مشروعًا تفاوضيًّا متعدد الأصوات لا مشروعًا أحادي المصدر (Allagui, 2016; Snoussi, 2016, pp. 108–128).

كما أن لهذه التجربة أثرًا منهجيًّا في الكتابة التاريخية نفسها. فهي تدعو الباحث إلى عدم اختزال التاريخ الوطني في التنظيمات التي انتصرت أو استمرت، لأن بعض المبادرات القصيرة العمر تكشف عن أبعاد من الوعي السياسي لا تظهر في السرديات الكبرى المهيمنة. ومن ثمّ، فإن أهمية اللجنة اليهودية الإسلامية لا تكمن فقط في مضمون خطابها أو في أسماء مؤسسيها، بل في قدرتها على إرباك القراءة التبسيطية للعلاقة بين اليهود والمسلمين في تونس، وكذلك القراءة التبسيطية لمسار الوطنية الحديثة. فهي تُظهر أن هذه العلاقة لم تكن محكومة دومًا بمنطق الانفصال أو التبعية أو الشك المتبادل، كما تُظهر أن الوطنية لم تكن حكرًا على قالب سياسي واحد منذ البداية، بل تشكلت عبر محاولات وتجارب متوازية، نجح بعضها

واستمر، فيما بقي بعضها الآخر شاهدًا على الممكن الذي لم يكتمل.

وعليه، فإن أفول اللجنة اليهودية الإسلامية لا ينفي قيمتها، بل يحدد طبيعة هذه القيمة على نحوٍ أدق. فقد كانت تجربةً قصيرة العمر، محدودة الامتداد، محاصرةً بالتناقضات، لكنها مع ذلك أدت دورًا تاريخيًّا لا يمكن إغفاله: فتحت أفقًا وطنيًّا عابرًا للطائفة في لحظة مبكرة، وكشفت حدود هذا الأفق تحت شروط الاستعمار، وقدمت للباحث المعاصر مادةً ثرية لإعادة النظر في تاريخ تونس الحديث من منظور أكثر تركيبًا. وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن اللجنة لم تنجح في البقاء تنظيمًا، لكنها نجحت في أن تبقى سؤالًا تاريخيًّا مهمًّا، وهو ما يفسر استمرار جاذبيتها البحثية إلى اليوم.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن اللجنة اليهودية الإسلامية في تونس لم تكن حادثةً هامشية عابرة في تاريخ البلاد الحديث، ولا مجرد مبادرةٍ اجتماعية محدودة الغرض، بل مثلت تجربةً سياسية ذات دلالة عميقة في طور تشكل الوطنية التونسية تحت الحماية الفرنسية. فقد أظهرت الدراسة أن هذه اللجنة نشأت في سياقٍ تاريخي مركب، تداخلت فيه آثار الإصلاحات الحسينية في القرن التاسع عشر، والتحولات التي أحدثها الاحتلال الفرنسي في بنية المجتمع والدولة، وصعود النخب الحضرية الحديثة المرتبطة بالصحافة والمحاماة والتعليم. ومن خلال هذا التداخل، أمكن لبعض الفاعلين المسلمين واليهود أن يتجاوزوا منطق التعايش التقليدي إلى محاولة بناء صيغة سياسية مشتركة تنظر إلى الوطن بوصفه مجالًا جامعًا للمصلحة العامة، لا مجرد إطارٍ تتجاور داخله الجماعات على نحوٍ منفصل.

وقد بيّن البحث أن أهمية اللجنة لا تُقاس بامتدادها التنظيمي أو بطول عمرها، بل بطبيعة النقلة التي أحدثتها في معنى العلاقة اليهودية الإسلامية داخل المجال العمومي التونسي. فهي لم تتعامل مع هذه العلاقة بوصفها علاقةً أهلية أو دينية محضة، وإنما أعادت إدراجها في سؤال الوطنية والعدالة السياسية تحت الاستعمار. ومن هنا مثلت اللجنة لحظةً مبكرة من لحظات تخيّل الجماعة الوطنية التونسية على أساسٍ مدني أكثر انفتاحًا، وهو ما يمنحها مكانةً خاصة في تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في تونس. كما كشفت الدراسة أن النخب المؤسسة للجنة، وفي مقدمتها بعض المحامين والكتّاب والوجوه الصحفية، كانت تحمل وعيًا متقدمًا بطبيعة التحول الذي أصاب المجتمع التونسي، وسعت إلى التعبير عنه من خلال أدوات حديثة، كان أبرزها الصحافة والكتابة العمومية وشبكات الفعل المدني الحضري.

وفي المقابل، انتهى البحث إلى أن هذه التجربة، على أهميتها الفكرية والرمزية، ظلت محكومةً بحدودٍ بنيوية وسياسية حالت دون تحولها إلى إطارٍ وطني واسع ومستقر. فقد كانت لجنةً نُخبوية في الأساس، محدودة الامتداد الاجتماعي، وتعتمد على شبكة من الشخصيات والعلاقات أكثر مما تعتمد على تنظيمٍ متماسك ذي قاعدة جماهيرية. كما أنها عملت في بيئة استعمارية أدركت مبكرًا خطورة المبادرات العابرة للطائفة، فوضعتها تحت المراقبة، وسعت إلى الحد من فاعليتها. وإلى جانب ذلك، فإن إعادة تشكل الحقل الوطني

التونسي في مطلع العشرينيات ضمن أطرٍ أكثر تنظيمًا، مثل الحزب الحر الدستوري التونسي، جعل استمرار اللجنة بوصفها صيغة مستقلة أمرًا بالغ الصعوبة. ولذلك فإن أفولها بحلول سنة 1921 لا ينبغي أن يُفهم بوصفه دليلًا على ضعف فكرتها في ذاتها، بل بوصفه نتيجةً تاريخية لتعارض مشروعٍ متقدم رمزيًّا مع شروطٍ سياسية واجتماعية لم تكن قد نضجت بعدُ بما يكفي لحمله إلى مدى أبعد.

كما أظهر البحث أن القيمة العلمية لهذه اللجنة تتجاوز تاريخها المباشر إلى ما تتيحه من مراجعةٍ نقدية لبعض القراءات الاختزالية للعلاقة بين اليهود والمسلمين في تونس. فهي تكشف أن هذه العلاقة لم تكن محكومةً على الدوام بمنطق الانفصال أو التوجس أو التبعية، بل شهدت أيضًا محاولات واعية لإعادة بنائها سياسيًّا داخل أفق وطني مشترك. كذلك تدفع هذه التجربة إلى إعادة النظر في تاريخ الوطنية التونسية نفسه، بوصفه تاريخًا لم يتشكل عبر خطٍ واحد مستقيم، بل عبر إمكانات متعددة، بعضها استمر، وبعضها الآخر انطفأ سريعًا، لكنه بقي شاهدًا على تعدد المسارات الممكنة. ومن هنا فإن اللجنة اليهودية الإسلامية تظل موضوعًا مهمًّا للبحث، لا لأنها نجحت في ترسيخ نفسها تنظيمًا، بل لأنها كشفت، في لحظةٍ مبكرة، عن سعة الممكن الوطني وحدود هذا الممكن تحت الاستعمار.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن اللجنة اليهودية الإسلامية في تونس كانت تجربةً قصيرة العمر، لكنها بعيدة الأثر من الناحية الدلالية والمنهجية. فقد فتحت أفقًا وطنيًّا عابرًا للطائفة، وأثبتت أن سؤال الاستقلال والعدالة في تونس الحديثة لم يكن حكرًا على هويةٍ واحدة أو صيغةٍ واحدة في بداياته، كما قدمت نموذجًا تاريخيًّا مهمًّا لفهم العلاقة بين التعدد الاجتماعي والمشروع الوطني في السياق المغاربي. ومن ثمّ، فإن دراستها لا تثري فقط تاريخ تونس الحديث، بل تسهم أيضًا في تطوير المقاربات المقارنة لدراسة الوطنية، والأقليات، والعلاقات اليهودية الإسلامية في ظل الاستعمار.

المصادر والمراجع

اولا: الوثائق غير المنشورة

1- أ.و.ت، سلسلة الحركة الوطنية ،ص19،م1،نشاط الوفود الدستورية الى باريس ، مذكرة امنية مؤرخة في 9 تشرين الاول 1920.

ثانياً: ارشيف وزارة الاعلام: مركز التوثيق الوطني

1- المركز الوطني للتوثيق ،م.ب 3-2 ، الحركة الوطنية التونسية (1904-1932) ملاحظات ووثائق.

ثانياً : الكتب

1- الهادي التيمومي ، تونس والتحديث (1831-1877) اول دستور في العالم العربي ، دار محمد علي للنشر ، تونس ، 2010.

ثانياً : الرسائل والاطاريح

1- سمية تركي ، سناء ذيب.(2018) ، الأسرة الحسينية بتونس والقرمانلية بطرابلس الغرب عهد التأسيس والمواقف ١٧٠٥ – ١٧٤٥ – دراسة مقارنة – ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر .

2- قاسم زغير كاظم . (1984) ، الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ودوره السياسي في تونس بين عامي 1934 – 1956 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب ، جامعة البصرة .

3- محمد الصالح مزالي. (١٩٦٩) ، الوراثة على العرش الحسيني ومدى احترام نظامها ، الدار التونسية للنشر، تونس .

4- معاد ابراهيم محمد الجعفري.(2020) ، الاوضاع السياسية والاقتصادية في تونس 1837-1870 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت.

الكتب الاجنبية

1. Abitbol, Michel. History of the Jews of North Africa. Princeton University Press, 2013.
2. Abun-Nasr, Jamil M. A History of the Maghrib in the Islamic Period. Cambridge University Press, 1987.
3. Allagui, Abdelkrim. Juifs et musulmans en Tunisie: Des origines à nos jours. Tallandier, 2016.
4. Anderson, Benedict R. O. Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. Rev. ed. Verso, 2006.
5. Ayalon, Ami. The Press in the Arab Middle East: A History. Oxford University Press, 1995.
6. Bessis, Sophie. La double impasse: L'universel à l'épreuve des fondamentalismes religieux et marchands. La Découverte, 2012.
7. Charrad, Mounira M. States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco. University of California Press, 2001.
8. Clancy-Smith, Julia A. Mediterraneans: North Africa and Europe in an Age of Migration, c. 1800–1900. University of California Press, 2011.
9. Cohen, Mark R. Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages. Princeton University Press, 1994.
10. Cole, Juan R. I. Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's 'Urabi Movement. Princeton University Press, 1993.
11. Dawisha, Adeed I. Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair. Princeton University Press, 2003.
12. Gershoni, Israel, and James P. Jankowski, eds. Rethinking Nationalism in the Arab Middle East. Columbia University Press, 1997.
13. Gobe, Éric. Les avocats en Tunisie de la colonisation à la révolution (1883–

2011): Sociohistoire d'une profession politique. Karthala, 2013.
14. Hourani, Albert. A History of the Arab Peoples. Harvard University Press, 1991.
15. Kramer, Martin. Arab Awakening and Islamic Revival: The Politics of Ideas in the Middle East. Transaction Publishers, 1996.
16. Larguèche, Abdelhamid. Les ombres de la ville: Pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis (XVIIIe et XIXe siècles). Centre de Publication Universitaire, 1999.
17. Lewis, Bernard. The Jews of Islam. Princeton University Press, 1984.
18. Mitchell, Timothy. Colonising Egypt. University of California Press, 1991.
19. Perkins, Kenneth J. A History of Modern Tunisia. 2nd ed. Cambridge University Press, 2014.
20. Said, Edward W. Orientalism. Vintage Books, 1978.
21. Schroeter, Daniel J. The Sultan's Jew: Morocco and the Sephardi World. Stanford University Press, 2002.
22. Smith, Anthony D. National Identity. University of Nevada Press, 1991.
23. Snoussi, Mohamed-Larbi. «Le Comité judéo-musulman: Pour l'indépendance de la Tunisie (1920–1921)». Judaica: Beiträge zum Verstehen des Judentums 72, no. 1 (2016): 108–128.
24. Stillman, Norman A. The Jews of Arab Lands in Modern Times. The Jewish Publication Society, 1991.
25. Talbi, Mohamed. Islam et dialogue. Maison tunisienne d'édition, 1972.
26. Zartman, I. William, et al. Political Elites in Arab North Africa: Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, and Egypt. Longman, 1982.
27. Zubaida, Sami. Islam, the People and the State: Essays on Political Ideas and Movements in the Middle East. Routledge, 1989.
28. Goldstein (Daniel): Libération ou annexion ،Aux chemins croisés de l'histoire tunisienne (1914-1922), MTE, Tunis, 1978.